**مجلة الدراسات القانونية -Journal OF LEGAL STUDIES**
**مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)**
**ISSN 2437-0304**
**EISSN: 2602-5108**
**رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015**

| | | | |
|---|---|---|---|
| **المجلد: 06** | **العدد: 02** | **السنة: جوان2020-شوال 1441 هـ** | **ص: 01 - 15** |


# تحديات الاتحاد الإفريقي في مكافحة الفساد

# The challenges of the African Union in fighting corruption

**د. موسى بن تغري**
أستاذ محاضر أ
كلية الحقوق والعلوم السياسية -جامعة المدية
*bentegri.moussa@yahoo.com*

**تاريخ إرسال المقال: 12-03-2020 تاريخ قبول المقال: 21-05-2020 تاريخ نشر المقال:03-06-2020**

**الملخص:**

يعد الفساد واحدا من أكبر التحديات التي ظلت ومازالت تواجه المجتمع الدولي برمته، بسبب الخطورة التي يشكلها على مختلف مناحي الحياة؛ السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، لذا فقد اهتمت الدول بموضوع مكافحة الفساد على المستوى الداخلي، وكانت الفعالية في هذا الإطار نسبية ومتفاوتة من دولة إلى أخرى، وأمام هذا الوضع وأمام الآثار السلبية للظاهرة على المستويين الوطني و الإفريقي، صمم الاتحاد الإفريقي على مكافحة الفساد، وأطلقت دعوات إلى اتخاذ إجراءات للحد منه على جميع المستويات، واستجابة لتلك الدعوات، جعلت منظمة الإتحاد الإفريقي من مشكلة الفساد محط اهتمام لها، من أجل الحد من مخاطرها، حيث بذلت جهودا حثيثة في هذا المجال، أرست هذه الإنجازات أرضية مناسبة وأدوات فاعلة أمكن من خلالها وضع وثيقة شاملة مكرسه بالكامل لمكافحة الفساد، توفر أول إطار عمل على المستوى الإفريقي لتناول موضوع مكافحة الفساد.

**الكلمات المفتاحية:** الإتحاد الإفريقي، الفساد، مكافحة، المنتدى الإفريقي لمكافحة الفساد

**Abstract:**

The Corruption is one of the biggest challenges that have been and continue to face the international community as a whole, due to the seriousness it poses on various aspects of life: political, economic, and social. Therefore, countries have paid attention to the issue of fighting corruption at the internal level, and the effectiveness in this context has been relative and varied from country to country. Other, in the face of this situation and in the face of the negative effects of the phenomenon at the national and African levels, the African Union resolved to fight corruption, and calls were made to take measures to reduce it at all levels, and in response to those calls, the African Union made the problem of corruption a focus of attention Here, in order to reduce its risks, as made unremitting efforts in this area, laid the ground achievements appropriate tools and effective possible through which to develop a comprehensive document fully dedicated to the fight against corruption, provide the first framework at the African level to address the subject of the fight against corruption.

**KEY WORDS:** AFRICAN UNION, CORRUPTION, COMBAT, AFRICAN FORUM ON COMBATING CORRUPTION**.**

**مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-**
**مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)**
**ISSN 2437-0304**
**EISSN: 2602-5108**
**رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015**

| المجلد: 06 | العدد: 02 | السنة: جوان2020-شوال 1441 هـ | ص: 01 - 15 |
|---|---|---|---|

**المقدمة:**

تعد اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد الوثيقة القانونية الأساسية للقارة الإفريقية، فيما يتعلق بالتصدي للفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في أنحاء القارة، وهى مشابهة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى حد كبير، وتتضمن الاتفاقية أحكاما خاصة بالإجراءات التشريعية اللازمة للتجريم، ومكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة في مجال الخدمة العامة، وسبل الحصول على المعلومات والاختصاص القضائي، والحد الأدنى لضمانات المحاكمات العادلة والتسليم، ومصادرة العائدات والوسائل المتعلقة بالفساد والسرية المصرفية، والتعاون والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون الدولي وآلية المتابعة.

وكانت الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، قد تبنت الاتفاقية في الدورة العادية الثانية للمؤتمر الذي عُقد فى موزمبيق جويلية 2003، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أوت 2006 بعد 30 يوما من إيداع وثائق تصديق 15 دولة على الاتفاقية في ذلك الوقت[1]، وانضمت الجزائر إلى الاتفاقية لاحقًا، بتوقيع الجزائر عليها في 2006 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-137 المؤرخ في 2006/04/10، وحتى الآن صدقت على الاتفاقية 40 دولة من أعضاء الاتحاد الإفريقى الـ 55 وفقا لبيانات نشرها موقع الاتحاد الإفريقي في ماي 2018، ووفقًا لما ذكره أيضا الرئيس النيجيري خلال مناقشة تقريره حول مكافحة الفساد في أفريقيا، بقمة فيفري 2019.

وتنبع أهمية موضوع مكافحة الفساد من طرف الإتحاد الإفريقي من كونه يخاطب شواغل العديد من الدول الأفريقية التي تواجه تحديات في كفاحها من أجل تحقيق تطلعات شعوبها نحو العيش الكريم والرخاء، وتتسق المبادرات الجادة لمكافحة الفساد لعقد المنتديات مع الأولوية المتقدمة التي يحظى بها موضوع مكافحة الفساد لدى الدول الإفريقية في إطار جهودها للإصلاح الاقتصادي والتنمية والتطوير والتحديث، لذا فإن الإشكالية تتمثل في ماهية التحديات التي تواجه الإتحاد الإفريقي في تطبيق اتفاقية الإتحاد الإفريقي في مكافحة الفساد؟ وما هو دوره في تجسيدها بين الدول الإفريقية؟

وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي من أجل تحديد العديد من العناصر المتعلقة بدور الإتحاد الإفريقي في مكافحة الفساد، خاصة ما تعلق بأسس هذه الاتفاقية وكذا ما تعلق بدوره التوافقي بين الدول الإفريقية والتي تسعى جاهدة لمكافحة هذه الظاهرة من خلال تتبع المفسدين أمام القضاء أو أمام الأجهزة المكلفة بقمع هذه الجرائم، كل ذلك يتم وفق المحاور التالية:

1- التعريف القانوني الدولي للفساد

2-التحرك الإفريقي لمكافحة الفساد.

3-التحديات الإفريقية لمكافحة الفساد.

---

1- اتفاقية الاتحاد الإفريقى لمنع ومكافحة الفساد اعتمدتها الدول الأعضاء فى الاتحاد الإفريقي فى الدورة العادية الثانية للمؤتمر المعقودة فى "مابوتو" عاصمة دولة موزمبيق فى 11 يوليو عام 2003، بينما دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 5 أغسطس عام 2006، أى بعد 30 يوما من إيداع صك التصديق الخامس عشر لهذه الاتفاقية.
www.auanticorruption.org/uploads/Convention_on_Combating_Corruption_Arabic.pdf

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015

المجلد: 06 العدد: 02 السنة: جوان2020-شوال 1441 هـ ص: 01 - 15

4- مضمون الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد.

5- أهداف اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد.

6- المنتدى الإفريقي لمكافحة الفساد لعام 2019.

7- المعايير المقترحة للأجهزة الإفريقية في مجال مكافحة الفساد.

## 1 - التعريف القانوني الدولي للفساد

تستخدم كلمة الفساد في القانون الدولي للتعبير عن مجموعة من السلوكيات غير الصحيحة كالرشوة والاختلاس وإساءة استخدام السلطة والابتزاز والإثراء غير المشروع والإتاوات والمتاجرة بالنفوذ، بالإضافة إلى أفعال ترتبط بأنشطة الفساد الرئيسية، ويُلجأ إليها للمساعدة في الشروع بهذه الأنشطة، كغسيل الأموال وإعاقة سير العدالة أو منعها في نطاق واسع يشكل جرائم متداخلة، ويعرف الفساد أيضا بأنه أفعال أو جرائم تشكل ممارسات فاسدة، وتشترك هذه الأفعال والجرائم بعنصرين رئيسيين، الأول هو أنها تنطوي على إساءة استخدام السلطة في القطاعين العام والخاص، والثاني أن الأشخاص الذين يسيئون استخدام سلطاتهم يجنون من وراء ذلك منافع ليست من حقهم[2].

ولا يوجد تعريف للفساد متفق عليه بين فقهاء القانون، بالرغم من أنه ومنذ زمن بعيد، والفقه القانوني يحاول أن يضع له تعريفا محددا، إلا أنه توجد تعريفات للكثير من الجرائم الموصوفة في الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية لمكافحة الفساد، حيث دعت اتفاقية الأمم المتحدة عام 2003 الدول الأطراف إلى تجريم جملة من الأعمال الفاسدة بموجب قوانينها كالرشوة و المحسوبية واستغلال النفوذ، لذا فإنه لا يوجد حتى يومنا هذا، تعريف واحد للفساد منسجم ومعترف به على المستوى الدولي، واللافت أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نفسها لا تقدم تعريفاً للفساد[3].

أما تعريف الفساد بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تحتوي تعريفا شاملا للفساد، كما أنها لم تحدد ولم تعتمد معيارا قانونيا لتعريف الفساد، لكنها اعتمدت توصيفا خاصا للأنشطة والأفعال الجرمية التي تعتبا سلوكا فاسدا في الوقت الحاضر، تاركة للدول الأعضاء إمكانية معالجة أشكال مختلفة من الفساد قد تنشأ مستقبلا، على أساس أن مفهوم الفساد فيه من المرونة ما يجعله قابلا للتكيف بين مجتمع و آخر، فالاتفاقية أشارت بوضوح إلى الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على ، أرض الواقع، سواء في القطاع العام أو الخاص، ومن ثم القيام بتجريم هذه الممارسات، وهي غسيل الأموال، رشوة الموظف العام

2 - صالحي نجاة، الآليات الدولية لمكافحة تبيض الأموال وتكريسها في التشريع الجنائي الجزائري، رسالة الماجستير في العلوم الجنائية كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي ، مرباح ورقلة، 2011/2010، ص201.

3 - دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز التنفيذ في عام 2005. وهي متاحة على الموقع http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50026_E.pdf.

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015

المجلد: 06 العدد: 02 السنة: جوان2020-شوال 1441 هـ ص: 01 - 15

الوطني، رشوة الموظف العام الأجنبي، اختلاس الممتلكات أو تبديدها، المتاجرة بالنفوذ، غسيل العائدات الإجرامية[4].

أما اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد فقد عرف الفساد أنه الأعمال و الممارسات بما فيها الجرائم ذات الصلة التي تجرمها ذات الاتفاقية، ومنها غسل الأموال والكسب غير المشروع، و الرشوة وغيرها دون أن تحدد المقصود بهذا الفساد بشكل واضح على أساس أن ذلك يسهل للدول تبني ما هو متفق عليه في الاتفاقية مع وضع أي جرائم أو أفعال فساد أخرى تراها مناسبة، لذا تتميّز اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته بنطاقها الواسع بحيث تُجرم الاتفاقية الرشوة السلبية والايجابية سواءً في القطاع العام أو الخاص وغيرها من الجرائم وفق نظام التجريم المفتوح[5].

## 2- التحرك الإفريقي لمكافحة الفساد

كشفت الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) فى بيان لها، أن أفقر قارات العالم خسرت 900 مليار دولار من التدفقات المالية غير القانونية بين عامى 1970 و 2008، وشكلت العمليات التجارية للشركات المتعددة الجنسيات 60 % من التدفقات غير القانونية، تليها الأنشطة الإجرامية مثل تجارة المخدرات والأسلحة والبشر بنسبة 35 %، بينما تشكل الرشوة والاختلاس النسبة المتبقية ..(% 5)، وفى السياق ذاته أصدر مركز النزاهة المالية العالمية الأمريكى تقريرا خاصا حول تهريب الثروات من القارة الإفريقية على مدى 38 عاما، ورجح التقرير أن يكون حجم الأموال المهربة من إفريقيا بطرق غير مشروعة بلغ 1.8 تريليون دولار، والتي تفوق حجم المساعدات المالية المرصودة لتنمية القارة السمراء وتخفيف حدة الفقر والجوع والأوبئة، وتفوق أيضا حجم مديونية القارة، التي يعيش أكثر من 40 % من أبنائها تحت خط الفقر[6].

وتتجه أنظمة سياسية إفريقية - في مسار حاسم- للقطيعة مع الفساد، رغم تكلفة الحرب عليه وتبعاتها المحتملة على تفكك بعض هذه الأنظمة، و أثناء القمة الثلاثين للاتحاد الأفريقي بأديس أبابا في 2018/01/10، كان الفساد الموضوع الأبرز للقمة فعنونت شعارها الرئيسي بـ"الانتصار على الفساد.. مسار مستدام لتحويل أفريقي، وتبدو هذه الخطوات مهمة في حد ذاتها لكونها تجسد التزاما أخلاقيا من القادة الأفارقة بدحر الفساد، فمجرد الحديث عن الفساد ومناقشة ملفاته في أكبر هيئة جامعة للأفارقة يُعدّ خطوة ذات دلالة معتبرة، على طريق محاربة داء كان الحديث عنه على مستوى القادة يعتبر من المحظورات، وموازاة مع هذا التحرك اعتمدت حكومات إفريقية عديدة سياسات تهدف للقضاء على الفساد ومحاصرة بؤره، عبر تبني سياسات حكومية تقوم على الحكم الراشد، والمصادقة

4 - عبد المجيد محمود عبد المجيد، المواجهة الجنائية للفساد في ضوء للاتفاقيات الدولية والتشريع المصري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 2010، ص06.

5- اتفاقية الاتحاد الإفريقى لمنع ومكافحة الفساد، المرجع السابق.

6- موري سفيان، دور اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مكافحة الفساد في المعاملات التجارية الدولية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مجلد 15 ، عدد 01 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بحاية، 2017 ، ص540.

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015

المجلد: 06 العدد: 02 السنة: جوان2020-شوال 1441 هـ ص: 01 - 15

على مبادرة الشفافية في الصناعات والتجارة و الخدمات، وتُلزم هذه المبادرة الدول الأعضاء فيها بإصدار تقارير دورية مفصلة عن مجمل العمليات المتعلقة بهذه الصناعات والتجارة وغيرها، بدءًا باستخراج الموارد، ومرورا بحلقات منح الرُّخَص للشركات المنقِّبة والإجراءات الضريبية والكميات المنتَجة، وانتهاءً بتحديد أوجه صرف الموارد المالية المتأتية من هذه الصناعات أو في مجال التجارة و السلع و الخدمات[7].

وقد تم القيام بالكثير على مدى السنوات الخمس عشر الماضية منذ اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، فقد عملت الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية على رفع الوعي بالآثار المدمرة للفساد على حقوق الإنسان، والحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، كما قاموا برفع مستويات حملات الدعوة للتأثير على الخطط الوطنية والإقليمية والقارية والعالمية للمطالبة بتغيير منهجي ، والتزموا بمعايير مكافحة الفساد المقبولة عالميا، ووضعوا أدوات ونهجا مبتكرة ، بالتعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء. إلا أن هناك الكثير مما يمكن القيام به[8].

## 3- التحديات الإفريقية لمكافحة الفساد

أمام هذا التحرك وضع الإتحاد الإفريقي شروط موضوعية لمكافحة الفساد تتمثل في أنه يجب أن تحارب الفاسدين، فسقوط بعض رموز الفساد مهم جدا، لكنه غير كاف بالمرة، لأن ذلك إذا لم يكن مقرونا بمكافحة الفساد نفسه، فسوف يتم إعادة إنتاج فاسدين جدد، بدلا من الذين سقطوا، وللأسف فإن غالبية بلدان القارة تحارب بعض الفاسدين لكنها لم تشرع حتى الآن في محاربة الفساد، ولكي نحارب الفساد فالمطلوب تشريعات حازمة وجازمة تمنع الفساد من الأساس، وبالتالي سيتم القضاء على الفاسدين أولا بأول[9].

ويرتبط بذلك القضاء على الجريمة المنظمة، وبناء آليات تعاون لمكافحة الفساد، والنهوض بالإنسان كأساس للوحدة والتكامل في التنمية وتحقيق العدل والأمن كأساس للتنمية، وهي تحتاج إلى جهد كبير لكي يتم تطبيقها على أرض الواقع، والتحدي الثاني أن البلدان الإفريقية كثيرة لم تعرف مفهوم الدولة الحديثة حتى الآن، وبعضها لا يزال يتقاتل على الهوية أو على أساس القبيلة، وهي صراعات تفتح الباب واسعا للفساد بأشكاله المختلفة، وتمنع أو تعوق وجود دولة القانون.

أما التحدي الثالث والمهم هو أن الكثير من النخب والمسئولين الأفارقة غارقين حتى رؤوسهم في عمليات فساد وغسيل أموال منظمة، رغم أنهم يفترض أن يكافحوا الفساد، فبعض هؤلاء المسئولين

7- هل بدأت أفريقيا مواجهة الفساد؟ ، مقال منشور على الرابط الإلكتروني، دون تاريخ نشر، اطلع عليه بتاريخ 2019/10/28. https://learning.aljazeera.net/en/languageofmedia

8- "الانتصار في مكافحة الفساد، نهج مستدام لتحويل افريقيا، القمة الثلاثين للاتحاد الافريقي، مذكرة إلى المحررين، "الانتصار في مكافحة الفساد، نهج مستدام لتحويل افريقيا، دراسة منشورة على الرابط الإلكتروني، منشور بتاريخ 2018/01/10، اطلع عليه بتاريخ 2019/10/28.

https://au.int/ar/pressreleases/20180110/30th-au-summit-note-editors-%E2%80%9Cwinning-fight-against-corruption-sustainable

9- سوزان روز أكرمان ، الفساد والحكم الأسباب و العواقب و الإصلاح ، ترجمة فؤاد سروجي، دون طبعة، دار الأهلية، عمان، 2003 ، ص 165.

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015

المجلد: 06 العدد: 02 السنة: جوان2020-شوال 1441 هـ ص: 01 - 15

هم الذين يسهلون استنزاف الشركات الدولية الكبرى لثروات بلادهم ، مقابل ما يحصلون عليه من عمولات وإتاوات أيضا من هذه الشركات الكبرى أو بعض الحكومات الأجنبية، كل ذلك يرتبط بما سبقه وهو غياب أسس المساءلة والمحاسبة والشفافية فى العديد من البلدان الإفريقية، بما يسهل من عمل الفاسدين، ويرتبط بما سبق غياب اختيار العديد من الحكومات والمسئولين الأفارقة بصورة ديمقراطية صحيحة ونزيهة وعادلة[10].

وطبعا حينما يتحدث المسئولون الأفارقة فى المؤتمرات والمنتديات القارية والإقليمية والدولية، فإن معظمهم يتحدثون عن تصريحات وكلمات وأحلام وردية مثل تطوير بنية تشريعية لمكافحة الفساد، وإجراء تعديلات على القوانين المرتبطة به، خصوصا مواجهة جرائم الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، ومواجهة جرائم الرشوة وغسيل الأموال، والتنسيق بين البلدان الإفريقية لمواجهة هذه الجرائم، كل ذلك كلام جيد، لكن من دون وجود إرادات سياسية من جميع أو أغلب البلدان الإفريقية لمواجهة الفساد، فلن يتغير شيء، خاصة أن العديد من بلدان القارة تفتقد وجود الحكم الرشيد بمعناه الشامل، و بالتالي فمن دون وجود هذا النوع من الحكم، فسوف يستمر الفساد كما هو[11].

## 4-مضمون الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد

تشكل الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد لعام 2003 التصور الجدي على المستوى الإفريقي لمكافحة الفساد، ودخلت مجالات كثيرة من خلال موادها، فلجأت إلى تحديد الشخص المرتكب للفساد وليس إلى الفساد من حيث أنواعه وطرق ارتكابه، فعرفت الاتفاقية الموظف العمومي بأنه أي موظف أو موظف دولة أو الوكالات التابعة لها، بما في ذلك من يقع عليه الاختيار أو من يتم تعيينه أو انتخابه للقيام بأنشطة باسم الدولة أو لخدمتها على أي مستوى من مستويات التسلسل الهرمي للسلطة، وربطت اتفاقية الاتحاد الإفريقي العائدات بلفظ الفساد، فوسعت عائدات الفساد لتشمل الأصول المادية وغير المادية، المتداولة والثابتة، الملموسة وغير الملموسة، وأية وثائق قانونية تثبت ملكية عائدات فساد، كما انفردت اتفاقية الاتحاد الإفريقي بتضمين التعريفات مفهوم القطاع الخاص،

10- أحمد صقر عاشور وآخرون، مؤشر الفساد في الأقطار العربية، إشكاليات القياس والمنهجية، الطبعة الأولى، المنظمة العربية لمكافحة الفساد مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 2010 ، ص26.

11- عماد الدين حسين ، شروط نهاية الفساد فى إفريقيا، مقال منشور على الرابط الإلكتروني، منشور بتاريخ 2019/06/16، اطلع عليه بتاريخ 2019/10/29.

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=16062019&id=157b49fa-1195-4a07-add6-247306cea2dc

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015

المجلد: 06 العدد: 02 السنة: جوان2020-شوال 1441 هـ ص: 01 - 15

باعتباره قطاع الاقتصاد الوطني الخاضع للملكية الخاصة، وتحكم عملية تخصيص الموارد الإنتاجية فيه قوى السوق[12].

وخلت اتفاقية الاتحاد الإفريقي من شكل تقسيم الفصول، واكتفت بأن تعالج كل مادة موضوعًا مختلفًا، مثل المادة 5 حول اعتماد إجراءات تشريعية خاصة بالإطار المؤسسي لمكافحة الفساد، والإبلاغ عن الفساد، والرقابة المالية، والمادة 6 المعنية بغسل عائدات الفساد، والمادة 7 المعنية بمكافحة الفساد، والجرائم ذات الصلة في الخدمة العامة، والمادة 8 الخاصة بالكسب غير المشروع، والمادة 9 حول سبل الحصول على المعلومات، والمادة 10 حول تمويل الأحزاب السياسية، والمادة 11 حول القطاع الخاص والمادة 12 حول المجتمع المدني ووسائل الإعلام... إلى المادة 20.

وتميزت اتفاقية الاتحاد الإفريقي في تغطيتها القضايا لعل من بينها قضية تمويل الأحزاب السياسية حيث تحدثت عن التدقيق في أصول الأموال التي يتم بها تمويل الأحزاب السياسية وإتباع مبدأ الشفافية في الإعلان عن مصادر تمويلها، بالإضافة إلى الإشارة إلى دور المجتمع المدني والإعلام، خاصة في التشاور معه حول كيفية مكافحة الفساد، وتيسير حصول وسائل الإعلام على المعلومات الخاصة بقضايا الفساد، وقد تفردت اتفاقية الاتحاد الإفريقي عن الاتفاقية الأممية في النص صراحة في المادة 9 على الحق في الحصول على المعلومات لمساعدة في مكافحة جرائم الفساد، وإقرار تدابير تشريعية لإعطاء الفعالية لهذا الحق[13]، كما ربطت اتفاقية الاتحاد الإفريقي بينها وبين الاتفاقيات الأخرى في المادة 21 في شكل تقديم ما نصت عليه الاتفاقية في مكافحة الفساد على ما دونها من اتفاقيات ثنائية بشكل ملزم[14].

و تتخذ آلية متابعة الاتحاد الإفريقي لعملية مكافحة الفساد، وفقًا للمادة 22 من ذات الاتفاقية نفس نمط تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان من حيث انتخاب عدد محدد من خبراء الدول الإفريقية المستقلين من قبل المجلس التنفيذي للاتفاقية، على أن يتمتعوا بأعلى مستويات الشفافية والنزاهة، ويعملون بتجرد ويعبرون عن ذواتهم لمدة سنتين وفق تمثيل جغرافي ونوعي متوازن وتتركز مهام فريق

12- زياد عربية بن علي، الأثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية، مجلة الأمن والقانون، القيادة العامة للشرطة، السنة 10 ، العدد1 ، دبي، جانفي 2005، ص 20.

13- أحمد عاشور، مكافحة الفساد في الدول العربية إشكالية البحث والقياس، ( ورقة بحث قدمت في الندوة الفكرية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد في بيروت في1 جوان 2009 م، تحت عنوان: المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية"، تحرير سليم، الحص وآخرون، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009، ص212.

14- أحمد أبودية، الفساد، سبله وآليات مكافحته، الطبعة الأولى، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة ، أمان، فلسطين، 2004، ص202.

الاستشاريين في جمع البيانات والمعلومات عن قضايا الفساد وتحليلها وتقديم النصح للحكومات بشأن كيفية معالجتها[15].

كما يقوم الفريق الاستشاري باعتماد مدونات سلوك للموظفين العموميين، يقوم الفريق الاستشاري بإمداد المجلس التنفيذي بتقارير سنوية حول التقدم الذي تحرزه كل دول طرف في الامتثال للاتفاقية، وتعكس التعريفات الواردة في الاتفاقية نطاق التطبيق، وفقًا للمادة 4 من اتفاقية الاتحاد الإفريقي، ويشمل نطاق التطبيق الأشخاص حيث يتم التركيز على سلوكيات الموظف العمومي بشكل رئيسي من جانبي الطلب والعرض في معاملاته مع الأطراف الأخرى من أفراد وشركات، وكذلك الكسب غير المشروع، وإخفاء واستخدام العائدات المتحصل عليها[16].

## 5- أهداف اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد

لعل من أبرز أهداف اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد، تشجيع وتعزيز قيام الدول الأطراف بإنشاء الآليات اللازمة في إفريقيا لمنع الفساد وضبطه والمعاقبة والقضاء عليه وعلى الجرائم ذات الصلة في القطاعين العام والخاص، وتعزيز وتنظيم وتسهيل التعاون بين الدول الأطراف من أجل ضمان فاعلية الإجراءات الخاصة بمنع جرائم الفاسد والمعاقبة عليها[17].

بالإضافة إلى تنسيق السياسات والتشريعات بين الدول الأطراف لأغراض منع الفساد، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحقوق المدنية والسياسية، وتوفير الظروف المناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشئون العامة.

ويتولى مجلس إستشاري حول الفساد داخل الاتحاد الإفريقى مهمة تقديم تقارير بانتظام إلى المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، حول التقدم الذي تحرزه كل دولة في الامتثال لأحكام هذه الاتفاقية، وتشير التقديرات إلى أن القارة الإفريقية تخسر حوالي خمسين مليار دولار سنويًا نتيجة التدفقات المالية غير المشروعة، حيث يقف الفساد عقبة أمام تحقيق أهداف أجندة التنمية 2063 حيث يستنزف موارد القارة ويهدر جهود تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وبالتالي التصدي للفساد بات مسارًا مستدامًا للوصول لقارتنا لتكون آمنة ومستقرة ومزدهرة.

15 - أسامة غربي، أهم ملامح إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الملتقى الوطني حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غير منشورة يومي 2 و 3 ديسمبر2008 ، ص6.

16- أ . د أمين لطفى تحليل مقارن للأتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد ، مقال منشور على الرابط الإلكتروني، دون تاريخ نشر، اطلع عليه بتاريخ 2019/10/29. http://draminlotfyoffice.com/details/931

17- عبد المجيد محمود عبد المجيد، المرجع السابق، ص06.

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015

| المجلد: 06 | العدد: 02 | السنة: جوان2020-شوال 1441 هـ | ص: 01 - 15 |
|---|---|---|---|

ومثلت قصة مكافحة الفساد نهجا مستداما نحو تحول إفريقيا، وبناءً عليه تم إعلان 2018 العام الإفريقي لمكافحة الفساد وجاء اختيار هذا الموضوع على ضوء مرور خمسة عشر عاما على اعتماد اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد في قمة مابوتو في يوليو 2003 بهدف تقييم ما تم إنجازه ولتحديد الخطوات التالية لاستكمال جهود التصدي للفساد بكافة أشكال، ويعد الهدف الرئيسي لكل ذلك إلى تشجيع الدول الإفريقية على تبني سياسات واعتماد خطط عمل وبرامج تؤدي للقضاء على الفساد وتحقيق الترابط المعرفي بين جميع أنحاء القارة حول مخاطر الفساد على جهود التنمية والتحديث، وأن يمثل الإتحاد الإفريقي ملتقا مستدامًا للحوار بين دول القارة وتبادل المعلومات والخبرات والتوعية بشأن التدابير والتجارب الوطنية ذات الصلة بمواجهة الفساد تنفيذًا للالتزامات القارية والدولية وكيفية تنمية قدرات الموارد البشرية في مختلف أوجه مكافحة الفساد، وتعزيز التنسيق الحكومي الإفريقي المتبني في هذا المجال[18].

## 6-المنتدى الإفريقي لمكافحة الفساد لعام 2019

المنتدى الإفريقي لمكافحة الفساد هو المجال القانوني والسياسي لنقل الخبرات من الدول الإفريقية للدول الإفريقية في هذا المجال، و تنبع أهمية موضوع مكافحة الفساد في كونه يخاطب الدول الإفريقية التي تواجه مشاكل وخطورة في كفاحها من أجل تحقيق تطلعاتها في مكافحة الفساد، بسبب قوة الفساد الذي يتسبب في إهدار موارد القارة الضخمة و المتنوعة، بما يؤدي إلي استمرار معاناة الشعوب الإفريقية من الفقر رغم وفرة الموارد، وذلك من خلال تعزيز العمل الإفريقي المشترك، وتبادل الخبرات في هذا المجال، والذي أصبح يحتل أولوية متقدمة على مستوى الجهود الوطنية، وأجندة أعمال الاتحاد الأفريقي.

وشدد المنتدى على ضرورة تنسيق المجالات السياسية والتشريعية والقضائية والرقابية لمكافحة آفة الفساد، التي تنخر اقتصاديات الدول، ونشر الوعي بمفهومها، وبيان أخطارها وآثارها، باعتبارها أحد المعوقات الرئيسية في طريق التقدم وتحقيق التنمية المستدامة، والتطلعات المشروعة لشعوب قارتنا الأفريقية نحو تعزيز قيم الحرية والمساواة والعدالة والكرامة، كما تعتبر الموارد التي تفقدها قارتنا الغالية جراء الفساد أحد الأسباب الرئيسية للتراجع في المقومات الاقتصادية والاجتماعية في الكثير من الدول الأفريقية[19]، وقد قدم المنتدى عدة توصيات مهمة وهي:

---

18- سري محمود صيام، المواجهة التشريعية للفساد ومواءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية، ورقة بحث قدمت في الندوة العلمية حول النزاهة ومكافحة الفساد التي نظمت بالرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، 05 جوان 2012، ص103

19- ورقة مفاهيمية حول المنتدي الافريقي لمكافحة الفساد واستضافة مصر للمنتدي الافريقي لمكافحة الفساد ، و الذي يعقد يومي 13-12يونيو 2019 بمدينة شرم الشيخ بمبادرة مصرية تعكس الاستعداد المصري، مقال منشور على الرابط الإلكتروني، دون تاريخ نشر، اطلع عليه بتاريخ 2019/10/28.

https://aacf-eg.com/About/IndexAR

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015

المجلد: 06 العدد: 02 السنة: جوان2020-شوال 1441 هـ ص: 01 - 15

- العمل على إعداد خطة إستراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد ومنعه بالقارة الأفريقية، تشمل مجالات التعليم والبحث العلمي والإعلام والقضاء والمكافحة الفنية وتعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية، من خلال تشكيل لجنة مشتركة من الأجهزة المعنية بإعداد ومتابعة الاستراتيجيات الوطنية والخبراء بالدول الأفريقية.

- تضافر الجهود لوضع مؤشر إفريقي لقياس الفساد في إفريقيا بحيث يكون نابعاً من السياق الإفريقي ومعبراً عن واقع الحال في القارة وخصوصيته مع مراعاة الفروق الفردية بين الدول الأفريقية بعضها البعض.

- تدشين منصة قارية من خلال نقاط إتصال وطنية تتولى متابعة تطورات قضايا الفساد ونتائج جهود المكافحة ومتابعة التزام دول القارة الموقعة على اتفاقيتيّ الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى لعام 2003، من حيث قيام كل دولة باتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات وفقاً لنظامها القانوني ومبادئها الدستورية لضمان الحد من ظاهرة الفساد، على أن تجتمع سنوياً وتعلن عن نتائج عملها وتوصياتها، وإعداد آلية الكترونية مؤمنة للتبادل الفوري للمعلومات عن جرائم الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب بين الدول ذات الإهتمام المشترك مع التوسع في نشر جهود أجهزة مكافحة الفساد المختلفة فى الدول الأفريقية لتوعية المواطنين عامة وتحفيزهم على الإبلاغ عن الفساد بكافة صوره.

- إنشاء آلية قانونية للتعاون بين دول القارة بشأن استرداد عوائد الفساد تكون على شكل بروتوكول ملحق بالاتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد على أن تكون قرارات هذه الآلية ملزمة لكافة الدول الأطراف في الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد، مع ضرورة إجراء مراجعة مستمرة لآليات مكافحة الفساد والعمل على تطويرها لتتماشى وخصوصية الدولة التي ستطبق فيها، مع التأكيد على الأهداف المشتركة للدول الأفريقية فى تحقيق مستوى عال من الشفافية، على أن يتم ذلك فى المؤتمر السنوى لاتحاد هيئات مكافحة الفساد، وتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين لتوفير الإمكانات التمويلية والفنية لمكافحة الفساد بما يحقق المصالح المشتركة بينهم[20].

- التوسع فى إبرام مذكرات تفاهم وبروتوكولات تعاون بين الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بمصر ومراكز التدريب والأجهزة الرقابية في الدول الأفريقية لتدريب وتأهيل الكوادر الأفريقية في مجالات منع ومكافحة الفساد ونشر قيم النزاهة والشفافية، ودراسة وضع آلية منتظمة لعقد المنتدى وبصفة دورية، يعرض فيها الموقف التنفيذي للتوصيات التي تصدر عن المنتديات دورياً،وتطوير قدرات الجهات العاملة في مجال مكافحة الفساد للتعرف على الطرق المستحدثة فى غسل عائدات جرائم الفساد، مع إتخاذ إجراءات جادة للتعرف على أسباب ضعف إسترداد الموجودات في أفريقيا لتحديد أماكن الأصول المهربة وحجزها واستردادها[21].

20- بقدي كريمة، الفساد السياسي وآثاره على الاستقرار في شمال افريقيا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012 ، ، ص177

21- بقدي كريمة، المرجع السابق، ص177 .

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015

المجلد: 06 العدد: 02 السنة: جوان2020-شوال 1441 هـ ص: 01 - 15

## 7- المعايير المقترحة للأجهزة الإفريقية في مجال مكافحة الفساد

صحيح أنه من الصعب إحداث تغيير حقيقي في هذا المجال، لكن المعايير والممارسات الإفريقية المثلى بخصوص المتطلبات الأساسية لنجاح أجهزة مكافحة الفساد بدأت تتطور، لذا أشار المنتدى الإفريقي لمكافحة الفساد في 2019 على عدة معايير تعتمد للوصول إلى حلول جادة في مكافحة الفساد ومنها:

**-التخصص:**

يعني التخصص، التخصص المؤسسي وخبرة موظفي جهاز مكافحة الفساد، طالما أن الجهاز مكرّس بالكامل لمكافحة الفساد، فإن الحرب على الفساد صعبة بطبيعتها، وتغدو أكثر صعوبة باستمرار بسبب التقدم التكنولوجي الذي يسمح بطرق معقدة للاحتيال على الناس، وينبغي على الجهاز تعيين موظفين والاحتفاظ بهم من ذوي المهارات المتخصصة في حقول متنوعة كالمالية والاقتصاد والمحاسبة والهندسة المدنية واستخراج البيانات والعلوم الاجتماعية.

**-الاستقلالية:**

إن الاستقلال عن التدخلات غير المشروعة كقاعدة عامة أمر ضروري كي تؤدي أجهزة مكافحة الفساد مهامها بفعالية، ويقصد بالاستقلالية هنا الاستقلالية التشغيلية الوظيفية الكافية التي تحمي الجهاز من التأثيرات غير المبررة أو التدخلات السياسية المباشرة.

**-التنظيم والتراتبية ومتطلبات إعداد التقارير:**

يمكن أن يتجلى النفوذ غير المشروع في تفاصيل صغيرة، لكنها في غاية الأهمية، تتعلق بالتنظيم المؤسسي أو الهيكلية التراتبية، متطلبات إعداد التقارير، بروتوكولات التصريح، متطلبات التشاور بين الأجهزة، وموافقة المسؤولين السياسيين عن مختلف أشكال مكافحة الفساد[22].

**-التعيين والإقالة:**

يعد تعيين الإدارة العليا من أهم الاعتبارات، لأن إجراءات التعيين والتوظيف واستقلالية الميزانية من أكثر المجالات حساسية التي يتعرض من خلالها جهاز مكافحة الفساد للضغط السياسي، وكلما كانت إجراءات التعيين علنية ومنصفة وتجمع أكثر من مستوى من مستويات صناع القرار، كانت درجة استقلالية جهاز مكافحة الفساد أعلى، أما تولي أحد صناع القرار أو مجموعة صغيرة منهم لعملية التعيين فلا يعد ممارسة جيدة، بينما يضمن وجود لجان للتعيين تضم المعارضة مشاركة واسعة في جهود مكافحة الفساد، علاوة على ذلك، يجب تحديد مدة ولاية المُعنين في مكافحة الفساد في مناصبهم، ويمكن أن تكون ولاية واحدة دون إمكانية للتجديد، لأن الولاية الوحيدة تشجع المديرين على الاستقلال السياسي لأنهم غير مضطرين في هذه الحالة إلى مداهنة المسؤولين عن التعيين.

22- المرجع نفسه ، ص 178.

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015

| المجلد: 06 | العدد: 02 | السنة: جوان2020-شوال 1441 هـ | ص: 01 - 15 |
|---|---|---|---|

**-الموارد الكافية:**

إن إحداث جهاز لمكافحة الفساد أمر مكلف، لكنه كلفته أقل بكثير من السماح للفساد أن يستشري دون ضوابط، وتظهر معوقات الموارد عندما يحمل جهاز مكافحة الفساد صلاحيات واسعة لكن دون موارد كافية متناسبة معها.

**-الصلاحيات الكافية والوظائف الواضحة:**

لتكون أجهزة مكافحة الفساد ناجحةً تحتاج إلى صلاحيات واسعة .لذلك ينبغي عمومًا منح الجهاز الصلاحيات المؤسسية أو الاختصاصات الضرورية لأداء وظائفه المسندة له في الدستور أو القانون.

**-الشفافية والمساءلة:**

ينبغي أن يكون جهاز مكافحة الفساد خاضعًا للرقابة بما أنه يجب منحه صلاحيات واسعة، وهنالك عنصران أساسيان في الرقابة :الأول هو الإدارة الشفافة للجهاز ذاته، والثاني هو مساءلته أمام فروع الحكم الأخرى.

**-التعاون بين الأجهزة والتعاون الدولي:**

لا يمكن إنجاز مكافحة الفساد بعمل مؤسسة واحدة بمفردها، فغالبًا ما ترتكب جرائم الفساد على هامش أنشطة مالية وجرمية أخرى قد تخضع لاختصاص دوائر ومؤسسات حكومية أخرى كالأجهزة العليا للرقابة وغيرها من أجهزة الرقابة المالية، أو القضاء وأجهزة الشرطة، كما أن إدارات متعددة تتقاسم الاختصاصات وغالبًا ما تصل إلى معلومات متباينة .لذا تعد علاقة العمل الطيبة بين الإدارات الحكومية ضرورية لمكافحة الفساد بفعالية، بينما يحد عدم التعاون من هذه الفعالية .واستجابة لذلك، قد يرغب البلد بتنفيذ مهمات تنسيق خاصة متعددة الاختصاصات ينص عليها بقوانين خاصة بشأن التعاون وتبادل المعلومات، أو تحكمها اتفاقيات خاصة أو مذكرات تفاهم[23].

**الخاتمة:**

نستنتج أن الفساد في إفريقيا رغم الجهود المبذولة لمكافحته ما زال يشكل تحديا هائلا أمام خطة التنمية المستدامة وجهود المنتدى الإفريقي لمكافحة الفساد، ويقوض ذلك فرص النمو الاقتصادي في العديد من البلدان الأفريقية، لذا نخلص إلى أنه فمن الضروري دعوة المؤسسات التعليمية بالدول الأفريقية إلى صياغة وإدراج برامج تعليمية تستهدف إذكاء الوعي لدى شعوب القارة بظواهر الفساد وسبل مكافحتها وتكريس مفاهيم النزاهة وقيم المساءلة، كما أنه يتعين العمل على فتح آفاق أوسع للتعاون بين الأجهزة الرقابية وعدم الحوار بينها لرفع كفاءة نظم المراجعة المالية والرقابة واستلهام

23- مكافحة الفساد، أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركز العمليات الانتقالية الدستورية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014 ، دراسة منشورة على الرابط الإلكتروني، اطلع عليه بتاريخ 2019/10/28.
http://www.undp-aciac.org/publications/ac/publications/Anti-Corruption%20Report%20(Arabic).pdf

مجلة الدراسات القانونية Journal OF LEGAL STUDIES-
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015

المجلد: 06 العدد: 02 السنة: جوان2020-شوال 1441 هـ ص: 01 - 15

أفضل المعايير والممارسات الدولية في إدارة المال العام بمختلف بلدان القارة، ومن التوصيات المقترحة"

1-منح مؤسسات مكافحة الفساد بالدول الوسائل المالية اللازمة لمكافحة الفساد بطريقة فعالة.

2- تشجيع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته.

3- دعوة الدول الأعضاء إلى وضع آليات من شأنها استرداد الأصول المنهوبة .

4- تعزيز تبادل المعلومات بين هيئات مكافحة الفساد والتعاون لتنفيذ المهام المنوطة بها .

5-تفويض فريق فنى لدراسة تنفيذ التوصيات التى تمخضت عن المنتدى الأفريقى الأول لمكافحة الفساد لعام 2019، وتحليلها وتفعيلها لأنها في نظرنا الوجه القانوني الحقيقي لمكافحة الفساد بشكل يتناسب وأنظمة الحكم الإفريقية وإمكانياتها المتاحة.

## المراجع:

**- الكتب:**

- أحمد أبودية، الفساد، سبله وآليات مكافحته، الطبعة الأولى، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة ، أمان، فلسطين، 2004.

- أحمد صقر عاشور وآخرون، مؤشر الفساد في الأقطار العربية، إشكاليات القياس والمنهجية، الطبعة الأولى، المنظمة العربية لمكافحة الفساد مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 2010 .

- سوزان روز أكرمان ، الفساد والحكم الأسباب و العواقب و الإصلاح ، ترجمة :فؤاد سروجي، دون طبعة، دار الأهلية، عمان، 2003 .

**- المقالات:**

- زياد عربية بن علي، الأثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية، مجلة الأمن والقانون، القيادة العامة للشرطة، السنة 10 ، العدد1 ، دبي، جانفي 2005 .

- موري سفيان، " دور اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مكافحة الفساد في المعاملات التجارية الدولية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مجلد 15 ، عدد 01 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بحاية، 2017 .

**- أشغال الملتقيات:**

-أحمد عاشور، مكافحة الفساد في الدول العربية إشكالية البحث والقياس،( ورقة بحث قدمت في الندوة الفكرية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد في بيروت في1 جوان 2009 م، تحت عنوان: المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية"، تحرير سليم، الحص وآخرون، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009.

-أسامة غربي، أهم ملامح إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الملتقي الوطني حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غير منشورة يومي 2 و 3 ديسمبر2008 .

- سري محمود صيام، المواجهة التشريعية للفساد ومواءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية، (ورقة بحث قدمت في الندوة العلمية حول النزاهة ومكافحة الفساد التي نظمت بالرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، 05 جوان 2012.

**-المذكرات و الرسائل**

- بقدي كريمة، الفساد السياسي وآثاره على الاستقرار في شمال افريقيا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012 .

- صالحي نجاة، الآليات الدولية لمكافحة تبيض الأموال وتكريسها في التشريع الجنائي الجزائري، رسالة الماجستير في العلوم الجنائية كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي ، مرباح ورقلة، 2011/2010.

- عبد المجيد محمود عبد المجيد، المواجهة الجنائية للفساد في ضوء للاتفاقيات الدولية والتشريع المصري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 2010.

**-الإتفاقيات**

- اتفاقية الاتحاد الإفريقى لمنع ومكافحة الفساد اعتمدتها الدول الأعضاء فى الاتحاد الإفريقى فى الدورة العادية الثانية للمؤتمر المعقودة فى "مابوتو" عاصمة دولة موزمبيق فى 11 يوليو عام 2003، بينما دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 5 أغسطس عام 2006، أى بعد 30 يوما من إيداع صك التصديق الخامس عشر لهذه الاتفاقية.

http://www.auanticorruption.org/uploads/Convention_on_Combating_Corruption_Arabic.pdf

**-الأنترنت**

- أ .د أمين لطفى تحليل مقارن للأتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد ، مقال منشور على الرابط الإلكتروني، دون تاريخ نشر، اطلع عليه بتاريخ 2019/10/29.

http://draminlotfyoffice.com/details/931

-الانتصار في مكافحة الفساد، نهج مستدام لتحويل افريقيا"، القمة الثلاثين للاتحاد الافريقي، مذكرة إلى المحررين: "الانتصار في مكافحة الفساد: نهج مستدام لتحويل إفريقيا، دراسة منشورة على الرابط الإلكتروني، منشور بتاريخ 2018/01/10، اطلع عليه بتاريخ 2019/10/28.

https://au.int/ar/pressreleases/20180110/30th-au-summit-note-editors-%E2%80%9Cwinning-fight-against-corruption-sustainable

- عماد الدين حسين ، شروط نهاية الفساد فى إفريقيا، مقال منشور على الرابط الإلكتروني، منشور بتاريخ 2019/06/16، اطلع عليه بتاريخ 2019/10/29.

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=16062019&id=157b49fa-1195-4a07-add6-247306cea2dc

ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 06 العدد: 02 السنة: جوان2020-شوال 1441 هـ ص: 01 - 15

- مكافحة الفساد، أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركز العمليات الانتقالية الدستورية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014 ، دراسة منشورة على الرابط الإلكتروني، اطلع عليه بتاريخ 2019/10/28.

http://www.undp-aciac.org/publications/ac/publications/Anti-Corruption%20Report%20(Arabic).pdf

-هل بدأت أفريقيا مواجهة الفساد؟ ، مقال منشور على الرابط الإلكتروني، دون تاريخ نشر، اطلع عليه بتاريخ 2019/10/28.

https://learning.aljazeera.net/en/languageofmedia

-ورقه مفاهيميه حول المنتدي الافريقي لمكافحة الفساد واستضافة مصر للمنتدي الافريقي لمكافحة الفساد ، و الذي يعقد يومي 13-12يونيو 2019 بمدينة شرم الشيخ بمبادرة مصرية تعكس الاستعداد المصري، مقال منشور على الرابط الإلكتروني، دون تاريخ نشر، اطلع عليه بتاريخ 2019/10/28

https://aacf-eg.com/About/IndexAR